دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تنشيط الصادرات : التجربة الصينية للفترة 1979-2023

The role of special economic zones in promoting foreign trade: the Chinese experience 1979-2023

شلال شهرة

جامعة فرحات عباس، سطيف 1 - الجزائر

chellal.chahra19@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/09/17 تاريخ القبول: 2025/12/08. تاريخ النشر: 2025/12/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المناطق الاقتصادية الخاصة في دعم وتنمية الصادرات الصينية، من خلال تتبع تطور هذه المناطق منذ إنشائها في ثمانينيات القرن الماضي ضمن سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي. تم اعتماد الصين كحالة دراسة نظرًا لما حققته من قفزة نوعية في مؤشرات النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحولها إلى مركز عالمي للإنتاج والتصدير.

وقد تناولت الورقة تطور الإطار المفاهيمي للمناطق الاقتصادية الخاصة، وأنواعها، وآليات عملها، مع تحليل أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، والصادرات.

وأظهرت النتائج أن المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين ساهمت بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وجذبت أكثر من 45٪ من الاستثمارات الأجنبية، و60٪ من الصادرات الصينية، كما ساعدت على خلق ملايين فرص العمل وتحفيز التنمية الإقليمية. كما توصلت الدراسة إلى أن نجاح التجربة الصينية يعود إلى التكامل بين الإصلاحات الاقتصادية والبنية التحتية المتطورة والحوافز الاستثمارية، مما يجعلها نموذجا قابلا للتكييف في الدول النامية الطامحة إلى تنويع صادراتها وتعزيز تنافسيتها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، ترقية التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنيف JEL : F14 ؛ F21 ؛ O14 ؛ O53.

Abstract:

This study aims to analyze the role of Special Economic Zones (SEZs) in promoting and upgrading Chinese exports by examining their evolution since the 1980s as part of China's economic reform and opening-up policy. China is selected as a case study due to its remarkable economic transformation, foreign direct investment (FDI) inflows, and emergence as a global manufacturing and export hub.

The paper explores the conceptual framework and various types of SEZs, their institutional mechanisms, and their impact on macroeconomic indicators such as GDP growth, per capita income, FDI inflows, and export performance.

Findings indicate that SEZs have significantly contributed to China's economic success, accounting for about 22% of national GDP, 45% of FDI inflows, and 60% of total exports, while creating millions of jobs and fostering regional development. The study concludes that the success of China's SEZs lies in the synergy between economic reforms, advanced infrastructure, and strong investment incentives, offering a model adaptable for developing countries seeking to diversify exports and enhance competitiveness.

Keywords: Special economic zones (SEZs), foreign trade promotion, foreign direct investment (FDI).

Jel Classification Codes : F14 ; F21 ; O14 ; O53.

المؤلف المراسل: شلال شهرة، chellal.chahra19@gmail.com

I.تمهيد :

تُعد المناطق الاقتصادية الخاصة أحد أبرز الآليات الحيوية الحديثة التي تبنّتها العديد من الدول للتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تدفق الصادرات وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن هذه المناطق الاقتصادية الخاصة توفر بيئة تنظيمية واقتصادية مناسبة للشركات من حيث البنى التحتية المتطورة والحوافز الجمركية والضريبية وتوفر أيضا بيئة تشريعية أكثر استقرارا والعديد من الحوافز، فقد حققت هذه المناطق العديد من النتائج الايجابية وانتشرت سريعا بين الدول.

ومع تزايد الاهتمام الدولي بهذه الآلية برزت الحاجة الى دراسة فعالية المناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز التجارة الخارجية، خاصة أن نتائجها كانت إيجابية في دول عديدة باختلاف سياساتها الاقتصادية، وفي هذا الإطار تأتي التجربة الصينية والنتائج التي حققتها كتجربة رائدة تستحق الدراسة، اذ اعتمدت الصين هذا النموذج التنموي منذ أواخر سبعينات القرن الماضي لدعم ترقية التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي وتنشيط الصادرات.

وفي ذات الإطار انطلقت هذه الدراسة من الحاجة لفهم الآليات التي تجعل المناطق الاقتصادية الخاصة فعالة في تحسين الأداء التجاري والاقتصادي للدول، حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل دور المناطق الاقتصادية الخاصة وفهم كيفية تأثيره في ترقية التجارة الخارجية الصينية بعرض العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجربة بالاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1979 الى 2023، كما اختيرت الصين كحالة للدراسة نظرا للتطور الكبير الذي شهدته في هذا المجال، حيث تحولت من اقتصاد زراعي محدود إلى واحدة من أكبر القوى الاقتصادية العالمية، كما تسعى الدراسة إلى تقديم نموذج يمكن الاستفادة منه وتطبيقه في سياقات أخرى لتطوير السياسات الاقتصادية في الدول النامية .

1.I. إشكالية الدراسة :

تنطلق هذه الورقة البحثية من إشكالية تتمثل في:

- كيف أسهمت المناطق الاقتصادية الخاصة في تنشيط الصادرات الصينية خلال الفترة (1979-2023)؟

2.I. فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة في أن المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين قد تسهم في تحسين صادرات الدولة من خلال ما توفره من بيئة أعمال ملائمة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتطوير البنية التحتية، وتقديم حوافز اقتصادية وقانونية للمؤسسات.

3.I. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

- تحليل الإطار النظري للمناطق الاقتصادية الخاصة من حيث المفهوم، الأنواع، والخصائص **العامة، مع التركيز على تطورها في الصين؛**
- تحليل دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تنشيط الصادرات، من خلال تحليل تطور الصادرات، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي.

4.I. أدبيات الدراسة: تطرقت عدة دراسات وأبحاث لدور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية وتنشيط الاقتصاد وتحفيز الصادررات والاستثمارات في العديد من المناطق، ويمكن التطرق إلى البعض منها في النقاط المدرجة أدناه.

- دراسة **(Dougles Zhihua Zeng,2011)** بعنوان: ***''How Do Special Economic Zones and Industrial Clusters Drive China's Rapid Development? »***، ناقشت هذه الدراسة موضوع المناطق الاقتصادية الخاصة والتجمعات الصناعية العديدة التي ظهرت بعد الإصلاحات في الصين وكيف لقد أسهمت إسهامًا حاسمًا في النجاح الاقتصادي للصين. أولًا، نجحت المناطق الاقتصادية الخاصة (وخاصة الأولى منها) في اختبار الاقتصاد السوقي والمؤسسات الجديدة وأصبحت نموذجًا يحتذى به لبقية البلاد، وقد ساهمت هذه المناطق بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، والتوظيف، والصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة أدوارًا مهمة في إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الصين وتبني ممارسات الإدارة الحديثة. تلخص هذه الدراسة بإيجاز تجارب تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية في الصين (تكوينها، عوامل نجاحها، التحديات، والمجالات أو التدابير الممكنة لتدخل السياسات)، وهذا استنادًا إلى دراسات الحالة والمقابلات والزيارات الميدانية والمراجعات الشاملة للأدبيات الموجودة، في محاولة للاستفادة منها من قبل الدول النامية الأخرى وكذلك المجتمع التنموي الأوسع، هذه الدراسة لها صلة مباشر بموضوعنا حيث ستكون بمثابة حجر الأساس لدراستنا.

- دراسة لـ (**Kwan-Yiu Wong & David K. Y. Chu**) بعنوان: « ***Export Processing Zones and Special Economic Zones as Generators of Economic Development: The Asian Experience*** »، تناولت الدراسة موضوع مناطق معالجة الصادرات والمناطق الاقتصادية الخاصة كمحركات للتنمية الاقتصادية: التجربة الآسيوية، هدفت المقالة إلى دراسة المفهوم العام للمناطق الحرة، والذي يشمل أنواعًا مختلفة من التطويرات بدءًا من المخازن/المصانع الجمركية، ومناطق المعالجة للتصدير (EPZs)، والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) وصولاً إلى الموانئ الحرة أو المناطق التجارية الحرة الشاملة. يتم التركيز بشكل خاص على مناقشة أهداف وخصائص اعتماد استراتيجية النمو بقيادة التصدير من خلال إنشاء مناطق EPZs/SEZs في المنطقة الآسيوية، كما يتم إبراز الفروق الرئيسية بين مناطق EPZs في الدول ذات الاقتصادات السوقية والمناطق SEZs في دولة اشتراكية (الصين). يتم تقييم أداء مناطق EPZs/SEZs الآسيوية من حيث الإنجازات في جذب الاستثمار الأجنبي، وكسب العملات الأجنبية، ونمو الصادرات، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والروابط المحلية الأمامية والخلفية، والتنمية الإقليمية. تشمل المشكلات الشائعة التي تواجه المناطق الآسيوية نقص توفير البنية التحتية، والمشكلات الاجتماعية الناتجة عن النسبة العالية من العمالة النسائية واستغلال القوى العاملة المحلية، وفعالية الإدارة الحكومية المنخفضة والمعايير الإدارية الضعيفة، والقدرة على التكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى المنافسة فيما بينها بسبب المنتجات والأسواق المماثلة. على الرغم من التباينات الإقليمية الكبيرة في نجاح مناطق EPZs/SEZs، فإن النمو المستمر في عدد هذه المناطق يشير إلى زيادة اهتمام الحكومات الآسيوية باعتماد نظام EPZ أو أنظمة مشابهة كمحركات للنمو الاقتصادي، ستكون هذه الدراسة بمثابة العام (التجربة الآسيوية) الذي سيفتح لنا المجال لدراسة الخاص (التجربة الصينية) .

- دراسة (**زينب عوض الله، 2019**) حول: "***دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية... فرص وتحديات: التجربة الصينية***" ، تناولت الباحثين هذه الدراسة بالبحث والتحليل للعوامل الرئيسية في نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية والعوائق التي تواجهها، وذلك من خلال استعراض التجربة الصينية في إنشاء وتنظيم المناطق الاقتصادية الخاصة، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثين على المنهجين التحليلي والمقارن بين دولتي الصين والكويت، كما ابرزت قوة ارتباط الاقتصادين الكويتي والصيني، وقد انتهت الدراسة إلى نتائج مفادها أن تجربة هذه المناطق حققت جناحا في الصين بفضل عوامل رئيسية تتعلق بالفلسفة الاقتصادية الجديدة والإجراءات التي اعتمدتها البلاد، كما أوضحت الدراسة أنه من الضروري للكويت أن تحذو على خطى الصين وتقوم بجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي ستمهد بنية تحتية لاقامه منطقة اقتصادية خاصة فيما بعد. هذه الدراسة خصت التجربة الصينية للمناطق الاقتصادية الخاصة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الأقليمية، بالعودة الى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين ومن خلال هذه المؤشرات: جذب الاستثمارات المباشرة، توفير العملات الأجنبية، التشابك بين المنطقة الاقتصادية الخاصة والاقتصادات المضيفة، الإيرادات الضريبية، توظيف العمالة الوطنية وتطوير رأس المال البشري، قوانين الأجور والعمل والسلامة، الأثر البيئي، المناخ الاقتصادي العام، أما في دراستنا سنقوم بدراسة هذه المناطق الاقتصادية الخاصة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من زوايا أخرى: الإصلاحات الاقتصادية، تطور عدد المناطق الاقتصادية الخاصة، تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين، تطور نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية، تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الصين، دور المناطق الاقتصادية الخاصة في ترقية الصادرات.

- دراسة (**ايمان صحراوي وسهام حرفوش، 2020**) حول: "***أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري***" ، والتي وضحت مدى أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد بينت نتائج البحث أن المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة تكتسي أهمية معتبرة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة كما يمكن الاستفادة منها على الشريط الحدودي الجزائري لِما تتمتع المناطق الحدودية الجزائرية من مقومات اقتصادية وبشرية وسياحية وزراعية وتعدينية وصناعية تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة شاملة على كافة الميادين. هذه الدراسة توضح وجود مجموعة من المقومات في الجزائر والتي من خلال دراستنا هذه للتجربة الصينية يمكننا اسقاطها في دراسات لاحقة على الشريط الحدودي الجزائري لأجل اقامة مناطق اقتصادية خاصة من أجل ترقية التجارة الخارجية.

- دراسة (**عبد الوهاب جودة الحايس وأسماء محمود عبد الغفار عبد الحليم، 2022**) بعنوان: "***المناطق الاقتصادية الخاصة كمدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المحلي: محور قناة السويس بمصر نموذجا***" ، هدف البحث إلى الوقوف على الآثار الاجتماعية للمناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها مدخل للتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي، مستخدما طريقتي المسح الاجتماعي بالعينة وتحليل مضمون مجموعة من الأدبيات البحثية والنظرية السابقة، وكما اعتمد على بعض من التقارير المحلية والعالمية حول الظاهرة موضوع البحث. واعتمد الباحثان على العينة غير الاحتمالية (غير العشوائية) بالطريقة المقصودة، ممثلة في الخبراء والعاملين بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وبلغ حجمها (20) خبير. وقد تم جمع البيانات باستخدام دليل المقابلة وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها زيادة معدلات التشغيل والعمالة، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنويع مصادر الدخل فضلا عن الآثار الاجتماعية كتحسين جودة الحياة الاجتماعية،

وزيادة الحراك الاجتماعي، وتطوير المهارات البشرية إضافة إلى الآثار البيئية، منها تجديد مصادر الطاقة، والحفاظ على مصادر المياه. هذه الدراسة تناولت الجانب البيئي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي الدراسة ناقشت الدراسة المناطق الاقتصادية الخاصة كمدخل للتنمية الاقتصادية بالجانب الأوسع، حيث أن الدراسات الأخرى السابقة لم تتطرق للجانب البيئي.

I.5 منهج الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي، بحيث **تم الاعتماد** على التحليل الكمي والكيفي للسلاسل الزمنية والبيانات الإحصائية المتعلقة ب**عدد من المؤشرات الاقتصادية والصادرات، وكذلك** المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير الحكومية والدراسات السابقة.

II. نشأة وتطور المناطق الاقتصادية الخاصة:

إن أول منطقة حديثة تأسست في ساحة البحرية بمنطقة بروكلين في نيويورك عام 1937، حيث شغلت 92 فدانًا (386 هكتار) وتقع على ضفة نهر الشرق من ميناء نيويورك، وكانت المنطقة الأولى عاملاً محفزًا لتطوير مناطق مماثلة في موانئ أمريكا الأخرى، بما في ذلك نيو أورلينز وسان فرانسيسكو وسياتل. كانت هذه المناطق الأولية في الولايات المتحدة موجهة نحو التصدير. كانت هذه المناطق توفر مواقع لتخزين الصادرات، إنتاجها، بيعها، أو تقديم الخدمات لها، وكانت توفر التشريعات الداعمة التي تشمل سلسلة من الفوائد المالية للمصدرين.

أما عن أول منطقة أوروبية، هي منطقة شانون الحرة في أيرلندا، أُنشئت في عام 1959 من قبل الحكومة الأيرلندية لإعادة استخدام مطار شانون الدولي. لم يعد هناك طلب على المطار كمحطة للتزود بالوقود بعد ظهور الطائرات النفاثة التي يمكنها السفر لمسافات أطول. بدأ تطوير المناطق في أمريكا اللاتينية في منتصف الستينيات، أولاً في كولومبيا، التي أنشأت منطقة بارانكيا في عام 1964؛ ثم في جمهورية الدومينيكان، التي أنشأت منطقة لا رومانا في عام 1965. بدأ تطوير المناطق في آسيا بعد ذلك بفترة وجيزة، بدءًا من كاندلا في الهند في عام 1965 وكاوشيونغ في تايبيه في عام 1965. تلتها ماسان في كوريا الجنوبية في عام 1970، سونغاي واي في ماليزيا في عام 1971، باتان في الفلبين في عام 1972، وتانجون بريوك في إندونيسيا في عام 1973. بحلول السبعينيات، تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (**ECOSOC**) قرارًا يقترح تحسين مرافق الموانئ والجمارك والمناطق التجارية في البلدان النامية. بعد ذلك، انتشرت المناطق إلى أفريقيا، بدءًا من موريشيوس، غانا، ليبيريا، والسنغال. (**Special Economic Zones, An operational Review Of Their Impacts، 2017**، صفحة 11)

III. مفهوم و أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة:

تطورت المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) إلى أشكال مختلفة وغالبًا ما تُسمى بأسماء مختلفة في بلدان مختلفة، وتطور مفهومها بالموازاة، سوف تنطرق الى بعضها فيما يلي:

أشار البنك الدولي "أن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا تديرها هيئة واحدة، وتقدم مجموعة من الحوافز والمزايا (بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الضريبية، وإجراءات جمركية مبسطة، وكذلك توفير البنية التحتية عالية الجودة والخدمات الفعالة للشركات التي توجد فعليا داخل المناطق" (عبدالحليم، 2022، صفحة 09)

وقد طرحت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفا للمناطق الاقتصادية الخاصة مفاداه أن "المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة جغرافيا تقدم مجموعة من الحوافز، بحيث تختلف القوانين التجارية بما في ذلك التعريفات أو الحصص، أو الرسوم عن الاقتصاد العام " (عبدالحليم، 2022، صفحة 09)

المنطقة الاقتصادية الخاصة "هي مصطلح عام يغطي المتغيرات الحديثة للمناطق التجارية التقليدية. ويتضمن المفهوم الأساسي للمنطقة الاقتصادية الخاصة عدة خصائص محددة: أنها منطقة محددة جغرافيا، وعادة ما تكون مؤمنة ماديا؛ منطقة اقتصادية خاصة ولها تنظيم أو إدارة واحدة؛ يوفر مزايا على أساس الموقع المادي داخل المنطقة؛ ولديها منطقة جمركية منفصلة (معفاة من الرسوم الجمركية) وإجراءات مبسطة. (**Zeng D. Z., 2012, p. 03**)

وحسب مجموعة البنك الدولي فإن التعريف العام للمنطقة الاقتصادية الخاصة "هو منطقة جغرافية محددة داخل بلد ما، تتوفر فيها إدارة المنطقة على بنية تحتية وخدمات للشركات المستأجرة، حيث تكون القواعد الخاصة بممارسة الأعمال التجارية مختلفة -يتم ترويجها من خلال مجموعة من الأدوات السياسية التي لا تنطبق عمومًا على بقية البلاد" (**Special Economic Zones, An operational Review Of Their Impacts, 2017, p. 11**).

وبالتالي يمكن تعريف المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها: "مناطق محددة جغرافيا، ومعفاة من الرسوم الجمركية، بها إجراءات جمركية مبسطة كما تقدم حوافز أخرى وبنية تحتية عالية الجودة، وتختلف من حيث القوانين عن الدولة"

ويغطي مصطلح المناطق الاقتصادية الخاصة **SEZs** مجموعة واسعة ومتنوعة من المناطق، منها (عبدالحليم، 2022، صفحة 10):

1.III. مناطق التجارة الحرة: Free Trade Zones (FTZs): تعرف أيضا بالمناطق الحرة التجارية، هي مناطق مسيجة معفاة من الرسوم الجمركية وتوفر مرافق للتخزين والتوزيع للتجارة وكذلك عمليات إعادة الشحن وإعادة التصدير تعد في التجارة الدولية إحدى مراكز الخدمات اللوجيستية.

2.III. مناطق معالجة الصادرات: Export Processing Zones (EPZs): تعتبر مناطق معالجة الصادرات مناطق صناعية موجهة أساسا للأسواق الأجنبية، وتوفر للشركات بيئة تنظيمية أكثر تحررا للتجارة والاستثمار، وبشكل عام يوجد نوعان من مناطق معالجة الصادرات: أحدهما نوع شامل ومفتوح لجميع الصناعات والآخر هو نوع مختص مفتوح فقط لبعض القطاعات أو المنتجات المتخصصة.

3.III. المناطق الجمركية: Bonded Zones: يطلق عليها أيضا مصطلح المستودعات الجمركية، وتعد مباني محددة أو مناطق آمنة لتخزين البضائع فيها أو معالجتها وقد تخضع لعمليات التصنيع دون دفع الرسوم المفروضة عادة، تشبه منطقة التجارة الحرة أو الميناء الحر من حيث توفر مرافق التخزين، ومع ذلك فإن الاختلاف الرئيسي هو أن المناطق الجمركية تخضع لقوانين وأنظمة الجمارك عكس مناطق التجارة الحرة حيث تكون هذه الأخيرة معفاة من هذه الأحكام.

4.III. المناطق الصناعية: Industrial Zones (IZs): تعتبر المناطق الصناعية أو ما يعرف أيضا بالحدائق الصناعية مواقع تعتمد الى حد كبير على التصنيع، بعض منها متعددة الوظائف تشبه المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة ولكنها عادة ماتعمل على نطاق أصغر، كما تقدم مجموعة واسعة من الحوافز والمزايا.

5.III. المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملةComprehensive Special Economic Zones : تعد المناطق الاقتصادية الخاصة الشاملة والمعروفة أيضاً -بالمناطق الاقتصادية متعددة الوظائف، مناطق كبيرة الحجم تشتمل على مجموعة من العمليات الصناعية والخدمية المختلفة. وفي بعض الحالات يمكن لهذه المناطق أن تضم مدينة أو ولاية أو مقاطعة بأكملها مثل "مدينة شينزين Shenzhen"، و "مقاطعة هاينان Hainan" في الصين.

6.III. المناطق المتخصصة Specialized Zones: وتشمل الحضائر اللوجيستية المناطق المتخصصة مجمعات العلوم / التكنولوجيا، ومناطق البتروكيماويات والمناطق القائمة على المطارات.

7.III. المناطق أو الحضائر الصناعية البيئية Eco - Industrial Zones or Parks (EIPs) : تعد المناطق أو الحضائر الصناعية البيئية مناطق تعتمد على التحسينات البيئية للحد من النفايات وتحسين الأداء البيئي للشركات، وغالباً ما يستخدمون مفهوم "التكافل الصناعي Industrial Symbiosis "لتحقيق كفاءة الموارد والطاقة. ونظرا إلى التحديات الشديدة البيئية، يتبنى عدد متزايد من البلدان هذا النوع الجديد من المناطق.

نجد مما سبق، أن شكل ووظيفة المناطق الاقتصادية الخاصة قد يختلف حسب أهداف الحكومة، والتركيز القطاعي، والسوق المستهدفة، وكذلك الأنشطة الاقتصادية المعنية، وعليه، نجد أنه من الصعب تصنيف المناطق الاقتصادية الخاصة ضمن فئات معينة لتنوعها، لأن هذه المناطق ليس لها مواصفات موحدة عبر تطبيقها في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن العامل الوحيد الذي يميز هذه المناطق المحددة مسبقا هو أن لها إطارا تنظيميا خاصا، وكذلك نظام حوافز يختلف عن الاقتصاد العام للدولة المستضيفة.

IV. الإصلاحات الاقتصادية وتطور المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين:

منذ حوالي أربعين (40) سنة مضت، حققت الصين نموا اقتصاديا هائلا لم يشهد العالم مثله قط، وفي السنوات الأخيرة لم يكن هناك تطورات في الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من بروز الصين كمركز للتصدير وكموقع جذاب للاستثمار الأجنبي المباشر، على وجه الخصوص دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء الصادرات الصينية، حيث ازدهر بطرق لم يتوقعها أحد في العقدين الماضيين منذ بدء الإصلاح الاقتصادي في أواخر سبعينيات القرن العشرين. هنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين هي السبب الرئيسي وراء ترقية التجارة الخارجية ودعم الصادرات، بينما يرى آخرون أنه لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة الدور الأهم في ترقية تجارة الصين الخارجية، وذهب آخرون _ونحن من رأيهم_ إلى أن هناك تأثير مزدوج للإصلاح الاقتصادي الذي شهدته الصين بالإضافة إلى إقامة مناطق اقتصادية خاصة، فالإصلاح هذا كان من أجل توفير البيئة الملائمة لإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة لاحقا، حيث لم يكن للصين أن تتقدم فقط بالإصلاحات التي شهدتها في ظل انغلاقها اقتصاديا عن العالم وفي ظل نظامها الاشتراكي وانهيارها الاقتصادي والاجتماعي، كما لم يكن للمناطق الاقتصادية الخاصة الصينية العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون ما قامت به من إصلاحات.

1.IV. الإصلاحات الاقتصادية :

منذ عام 1978 أدركت الصين أن النهوض لن يتحقق دون انفتاح على العالم، وسن سياسات اقتصادية داخلية وخارجية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بزيادة الإنتاج وتحقيق مجتمع الرفاهية، وبغض النظر عما إذا كان النظام اشتراكياً أم رأسمالياً، فالمهم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، وتطبيق التجارب الناجحة للدول الاجنبية في التخطيط والإدارة الاقتصادية، وتشجيع مؤسسات الدولة على المشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية، وتعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية وخفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع مستوى المعيشة للفرد (زينب، 2020، صفحة 194). وهكذا تحدد برنامج التحديث في نقاط أربع (زينب، 2020، صفحة 194):

- أولا: الاندماج مع تغيرات الاقتصاد العالمي الهيكلية والتكيف معه.
- ثانيا: إعادة النظر في أولويات التنمية ليكون القطاع الزراعي المقدمة يليه الصناعي ثم البحث العلمي فالدفاع، وإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وذلك بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، وإلغاء احتكار الدولة لشراء وبيع المنتجات الزراعية، والسماح باستثمارات المشروعات الخاصة مع حفاظ الدولة لسيطرتها على قطاع الطاقة والتعدين والصناعات الثقيلة، وتشجيع المشاريع السياحية والشروع في بناء وتطوير بنية المرافق التحتية.
- ثالثا: اللامركزية في تسيير المشروعات العامة، خاصة فيما يرتبط بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال لها أمام إقامة المشروعات الخاصة والمشتركة مع الاستثمارات الأجنبية، ومنح درجة أكبر من الاستقلالية للمؤسسات الإدارية بعيدا عن بيروقراطية الحزب الحاكم، وحق المقاطعات المحلية في أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج يكونون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس امام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.
- رابعا: تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية، والسعي للانضمام إلى المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية.

2.IV.تطور المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين :

في نهاية السبعينات من القرن الماضي وبعد عقد من الاضطرابات والركود الاقتصادي، كانت الصين في حاجة ماسة إلى تغيير منهجي من أجل حل مشكلة الركود الاقتصادي الملحة، اقترح كبير المخططين دنغ شياو بينغ سياسة الإصلاح والانفتاح في عام 1978، والتي كانت إجراء غير عادي في ذلك الوقت، حيث أعلنت الحكومة المركزية رسميا عن سياسة الانفتاح في 1979 (Zeng Z. , 2011, p. 09)، وقد أنشئت أول أربع مناطق اقتصادية خاصة في عام 1980 في جنوب شرق الصين، وكانت تشمل المدن الصغيرة شنتشن، تشوهاي، شانتو في مقاطعة قواندونغ ثم شيامن في مقاطعة فوجيان (Zeng D. Z., 2012, p. 07)، تم اختيار مواقع المناطق الاقتصادية الخاصة بعناية بالقرب من هونغ كونغ وماكاو وتايوان (Wu، 1996، صفحة 45). سُمح للحكومات المحلية بتقديم حوافز ضريبية وتطوير البنية التحتية بعيدا عن مركز السلطة السياسية في بكين ودون الحاجة لموافقة الحكومة المركزية، وقد اتخذت مؤسسات الأعمال قراراتها المتعلقة بالاستثمار والإنتاج والتسويق بشكل مستقل، وتم إضفاء الشرعية على الملكية الأجنبية للمشاريع. رغم أن بعض هذه المناطق بدأ كبلدات صغيرة، إلا أنها سرعان ما جذبت الاستثمار الأجنبي وأصبحت مدنًا مزدهرة، على سبيل المثال، ارتفع عدد سكان شنتشن من حوالي 30,000 في عام 1979 إلى أكثر من مليون نسمة بحلول بداية القرن الحادي والعشرين (Zeng D. Z., 2012, p. 07)، وشكلت المناطق الأربع 59.8% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث استحوذت شنتشن على حصة الأسد بنسبة 50.6% بعد ثلاث سنوات من انشاءها، و26% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالصين في1984. بحلول نهاية عام 1985، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق في المناطق الأربع 1.17 مليار دولار أمريكي، أي حوالي 20% من الإجمالي الوطني. بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الوطني حوالي 10%من عام 1980 إلى عام 1984، نمت شنتشن بمعدل سنوي هائل بلغ 58%، تلها تشوهاى (32%)، وشيامن (13%)، وشانتو (9%) (Zeng Z.، 2011). تشجيعا لنجاح هذه المناطق، فتحت الحكومة الصينية في عام 1984، نوعا مختلفا من المناطق الاقتصادية الخاصة مقدرة بـ14 منطقة، والتي اطلقلقوا عليها اسم مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية أو ما يسمى في الصين باسم المجمعات الصناعية الوطنية، ممتدة على طول الساحل ومفتوحة أمام التجارة الخارجية والاستثمار، وقدمت لهم حوافز مشابهة لتلك الموجودة في المناطق الاقتصادية الخاصة، ولكن مع ضرائب أعلى على دخل الشركات. في عام 1988، أصبحت جزيرة هاينان مقاطعة منفصلة ومنطقة اقتصادية خاصة، وفي عام 1990، أصبحت منطقة بودونغ في شنغهاي منطقة اقتصادية خاصة مع سياسات أكثر مرونة. في عام 1992، قررت الحكومة الصينية تبني بعض السياسات نفسها في نحو عشرين مدينة رئيسية في الصين الداخلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي (Zeng D. Z., 2012, p. 07)؛ في عام 2014، وصل عدد المناطق في الصين الى 6 مناطق اقتصادية خاصة، و14 مدينة ساحلية مفتوحة، و4 مناطق تجريبية للتجارة الحرة، و5 مناطق تجريبية للإصلاح المالي. كما وُجد أيضًا 31 منطقة جمركية خاصة، و114 حضيرة وطنية لتنمية التكنولوجيا الفائقة، و164 حضيرة وطنية لتكنولوجيا الزراعة، و85 حضيرة وطنية صناعية بيئية، و55 منطقة وطنية نموذجية لحضارة النظام الإيكولوجي، و283 منطقة وطنية نموذجية للزراعة الحديثة. (Experience Gained in the Development of China's Special Economic Zones, China Development Bank, 2017).

V .أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية حسب الوظيفة :

يعد التقسيم والتنويع الوظيفي للمناطق الاقتصادية الخاصة إجراءا تنظيميا لسياسة اقتصادية مدروسة الهدف منها هو الاستغلال الأمثل للموارد والمزايا المحلية، يعرض الجدول تصنيفا وظيفيا للمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، يمكن تلخيصه على النحو التالي:

الجدول (1): أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين

المناطق الإدارية Administrative Areas	- بناءً على المناطق الإدارية القائمة. - مناطق إدارية جديدة تُدار كمناطق اقتصادية خاصة.
المناطق الجغرافية Geographical Areas	- بناءً على الميزات الجغرافية والموارد.
التعاون الدولي International Cooperation	- مناطق التعاون الاقتصادي أو الصناعي التي تُنشأ بالتعاون مع دولة أخرى.
الحضائر الصناعية المحلية Local Industrial Parks	- حضائر صناعية مخصصة لصناعية محددة تعينها الحكومات المحلية.
تجمعات الصناعات Industry Clusters	- تُنشأ لدعم تطوير صناعات معينة. - تجمعات من الصناعات.
المناطق الاقتصادية الخاصة بالشركات Corporate SEZs	- حضائر صناعية تنشئها الشركات مع سلاسل الإمداد والأسواق الخاصة بها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على *(s Special Economic Zones, China 'Experience Gained in the Development of China Development Bank، 2017)*

سمح التحديد الوظيفي الدقيق للمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) بتعظيم مساهمتها وفقًا لنقاط قوتها ومزاياها النسبية، مما سمح للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تكون منصة لتجريب الابتكارات المؤسسية، بينما أمكن للمناطق الموجهة نحو التجارة الحرة اختبار النماذج المالية لجذب الاستثمارات، كما أمكن أيضا لمناطق التنمية المشتركة بين المدن والموانئ الاستفادة من تبادل الموارد والتكتلات لدفع عجلة التنمية الإقليمية، ساعد تكتل الصناعات أيضًا على الاستفادة من الموقع الجغرافي والموارد المحلية، وتشير التجربة إلى أن التخطيط الاستراتيجي الفعال مطلوب في عدة مجالات، ويجب أن تكون السياسات شفافة، مستهدفة، متسقة، قابلة للتنفيذ، وشاملة، كما يعتمد تطوير الصناعات وتوسيع الأسواق على تخطيط يركز على احتياجات الصناعة والسوق، ويجب أن يتضمن التخطيط أيضًا تحديد الاستثمارات الرأسمالية ومتطلبات البنية التحتية والخدمات المساندة. (Experience Gained in the Development of China's Special Economic Zones, China Development Bank, 2017)

الاعتماد على نماذج متنوعة للمناطق الاقتصادية الخاصة سمح بتجريب الإصلاحات في عدة أنواع من هذه المناطق، وهذا ما عمق الانفتاح الاقتصادي من خلال جذب رأس المال الدولي والتكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية في مجالات متنوعة، والتي حفزت بدورها التنمية الصناعية واندماج الصين بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي.

VI. عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين :

فيما يلي قائمة بالمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين، وهي مقسمة إلى مناطق التجارة الحرة، والمناطق الجديدة على مستوى الدولة، والمدن الساحلية المفتوحة:

الجدول (2): مو اقع المناطق الاقتصادية في الصين

المناطق الاقتصادية الخاصة	شنتشن؛ تشوهاى؛ شيامن؛ شانتو؛ هاينان؛ كاشغر؛ خورجاس
مناطق التجارة الحرة التجريبية	شنغهاي؛ قوانغدونغ؛ تيانجين؛ فوجيان؛ هنان؛ هوبي؛ لياونينج؛ سيتشوان؛ تشونغتشينغ؛ تشجيانغ.
المدن الساحلية المفتوحة	داليان؛ تشينهوانغداو؛ تيانجين؛ يانتاي؛ تشينغداو؛ ليانيونقانغ؛ نانتونغ؛ شنغهاي؛ نينغبو؛ ونتشو؛ فوزهو؛ قوانغتشو؛ تشانجيانغ؛ بحر الشمال؛ مدينة ينغكو؛ ويهاي.

مناطق التنمية الصناعية ذات التقنية العالية	يبلغ إجمالي عدد مناطق التنمية الصناعية عالية التقنية المنتشرة في الصين 168 منطقة. وتوجد في أغلب المقاطعات منطقة واحدة على الأقل للتنمية الصناعية عالية التقنية، كما يوجد في العديد منها أكثر من اثنتي عشرة منطقة
المناطق الجديدة على مستوى الدولة	مدينة شنغهاي؛ مدينة تيانجين؛ مدينة تشونغتشينغ؛ مدينة تشوشان بمقاطعة تشجيانغ؛ مدينة لانزو، مقاطعة قانسو؛ مدينة قوانغتشو، مقاطعة قوانغدونغ؛ مدينة شيآن ومدينة شيانيانغ (هسينيانغ)، مقاطعة شنشي؛ مدينة قويتشو ومدينة أنشون، مقاطعة قويتشو؛ مدينة تسينغتاو (تشينغداو) بمقاطعة شاندونغ؛ مدينة داليان، مقاطعة لياونينغ؛ مدينة تشنغدو ومدينة ميشان بمقاطعة سيتشوان؛ مدينة تشانغشا، مقاطعة هونان؛ مدينة نانجينغ، مقاطعة جيانغسو؛ مدينة فوتشو، مقاطعة فوجيان؛ مدينة كونمينغ، مقاطعة يونnan؛ مدينة هاربين، مقاطعة هيلونغجيانغ؛ مدينة تشانغتشون، مقاطعة جيلين؛ مدينة جيوجيانغ ومدينة نانتشانغ بمقاطعة جيانغشي؛ مدينة باودينغ، مقاطعة خبي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني *(https://fdichina.com/blog/special-economic-zones-china/* (FDI China, 2020)

VII .مساهمة المناطق الاقتصادية الخاصة في تنشيط بعض المؤشرات الاقتصادية :

ساهمت المناطق الاقتصادية الخاصة منذ انشائها بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، نظرًا لتأثيرها على التوظيف والصادرات، في عام 2021 ساهمت المناطق الاقتصادية الخاصة بنسبة 22٪ في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، و45٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي تدخل البلاد، و60٪ من الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فقد خلقت ما يقدر بنحو 30 مليون وظيفة للموظفين المحليين وغيرها من الفوائد، وفيما يلي عرض للدور الذي لعبته المناطق الاقتصادية الخاصة في ترقية التجارة الخارجية حسب بعض المؤشرات:

1.VII. نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين :

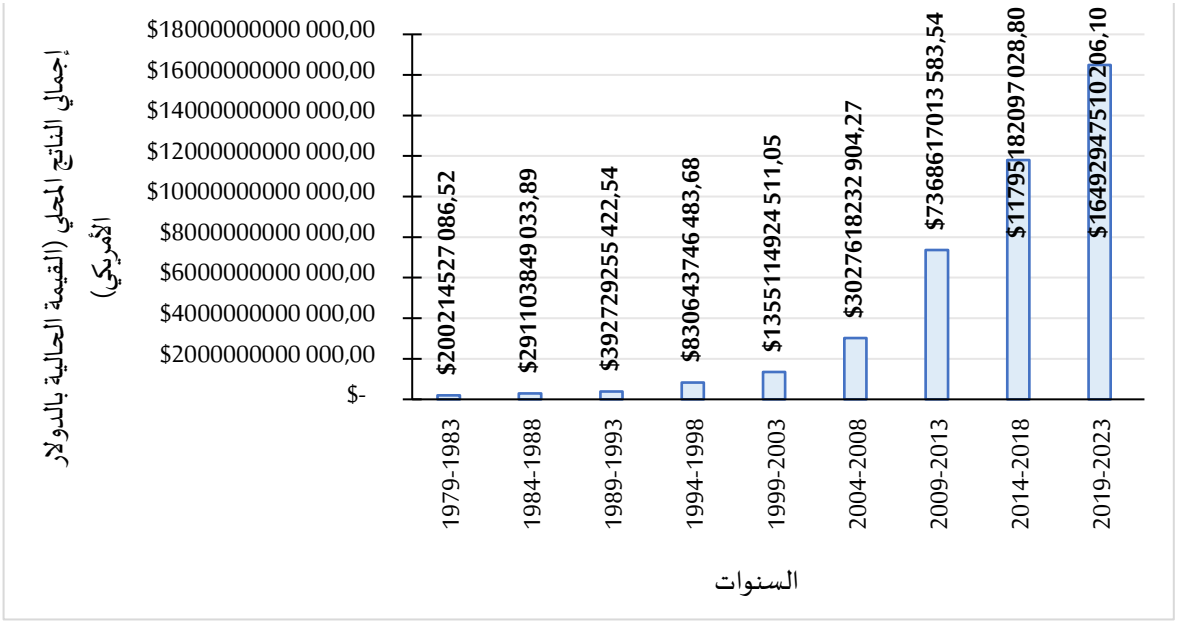
شهد اجمالي الناتج المحلي تطورا هائلا على مدى العقود الأخيرة، حيث انتقلت البلاد من اقتصاد زراعي الى واحدة من أكبر اقتصادات العالم الصناعية والتجارية، وذلك بالتوسع في انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والتي شكلت محركا للاستثمارات الضخمة وتطوير البنية التحتية، وزيادة الصادرات، ما نتج عنه معدلات نمو الناتج المحلي مرتفعة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3) تطور إجمالي الناتج المحلي حسب القيمة الحالية بالدولار منذ إنشاء أولى المناطق الاقتصادية الخاصة للفترة (1979-2023)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)
1979-1983	$ 200 214 527 086,52
1984-1988	$ 291 103 849 033,89
1989-1993	$ 392 729 255 422,54
1994-1998	$ 830 643 746 483,68
1999-2003	$ 1 355 114 924 511,05
2004-2008	$ 3 027 618 232 904,27
2009-2013	$ 7 368 617 013 583,54
2014-2018	$ 11 795 182 097 028,80
2019-2023	$ 16 492 947 510 206,10

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي

الشكل (1): تطور إجمالي الناتج المحلي للصين (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) للفترة (1979-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي

من خلال بيانات الأعمدة السابق والجدول نلاحظ التطور الهائل للناتج المحلي الإجمالي للصين، حيث أنه وصل إلى ازيد من 200 مليار ومائتين مليون دولار في المتوسط في الخمس سنوات الأولى منذ انشاء المناطق الأربعة الأولى تشنتشن، تشوهاي وشانتو في مقاطعة قواندونغ وشايمن في مقاطعة فوجيان، ما شجع الصين للتوسع في انشاء المزيد من هذه المناطق الى أن وصل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للصين في الخمس سنوات الأخيرة (2019-2023) إلى 16 تريليون ونصف تقريبا، لتصبح الصين ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي بـ 17.78 تريليون دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية (26.95 تريليون دولار)حسب معطيات مجموعة البنك الدولي لسنة2023.

2.VII. تطورنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصيني :

شهد نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الصين تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، فمنذ بدء سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينات وإنشاء أولى المناطق الاقتصادية الخاصة من أجل التحول من اقتصاد مركزي مغلق الى اقتصاد مختلط ومنفتح، كل هذا ساهم في جذب الاستثمار الأجنبي ونمو الصادرات، ونتيجة لهذه السياسات ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بشكل كبير، كما هو موضح:

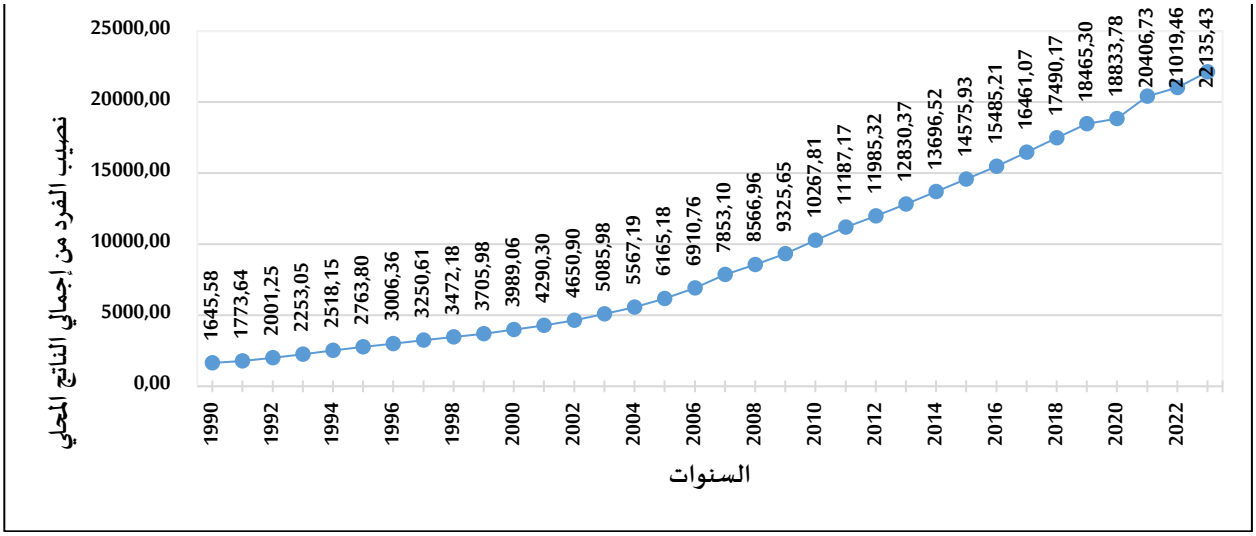
الجدول رقم (4): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) للفترة (1990-2023)

السنوات	طورنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1990	1 646
1991	1 774
1992	2 001
1993	2 253
1994	2 518
1995	2 764
1996	3 006
1997	3 251
1998	3 472
1999	3 706
2000	3 989
2001	4 290
2002	4 651
2003	5 086
2004	5 567
2005	6 165
2006	6 911
2007	7 853

8 567	**2008**
9 326	**2009**
10 268	**2010**
11 187	**2011**
11 985	**2012**
12 830	**2013**
13 697	**2014**
14 576	**2015**
15 485	**2016**
16 461	**2017**
17 490	**2018**
18 465	**2019**
18 834	**2020**
20 407	**2021**
21 012	**2022**
22 138	2023

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية (مجموعة البنك الدولي، 2024) على الموقع: (https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2023&locations=CN&start=1975&view=chart)
تاريخ الاطلاع: 2025/06/28

الشكل رقم (2): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) للفترة (1990-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية (مجموعة البنك الدولي، 2024) على الموقع: (https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2023&locations=CN&start=1975&view=chart) تاريخ الاطلاع: 2025/06/28

من الشكل أعلاه يتضح أنه منذ 1990 والى غاية نهاية التسعينات وبداية الألفية، نلاحظ أن هناك نمو بطيئ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنوات لاحقة، لكن الإصلاحات بدأت تظهر تأثيراتها تدريجيا، حيث كان نصيب الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1990 هو 1645.58 دولار، وخلال سبع سنوات فقط (أي سنة 1997) تضاعف مرتين ليصل الى 3250.61 دولار، وفي سنة 2006 تضاعف 4 مرات (مقارنة بالسنة المرجعية 1990)، وبعد سنة 2006 أخذ في الارتفاع بوتيرة أسرع وأعلى من السابق، حافظت الصين على هذا النمو الرائع حتى في أزمة كورونا حتى آخر تحديث للبنك الدولي سنة 2023 حيث بلغت 221235.43 دولار أمريكي، وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها:

- **التوسع في التجارة الدولية:** انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، مما فتح أسواقا جديدة للصادرات الصينية وعزز دورها الاقتصادي الدولي؛
- **التوسع في انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة:** بحلول سنة 2006 كان للصين أكثر من 160 منطقة بما فيها خمس (5) مناطق اقتصادية خاصة (SEZs)، وحوالي 54 منطقة تنموية اقتصادية وتكنولوجية (ETDZs)، و53 منطقة للتنمية الصناعية عالية التكنولوجيا (High-tech Industrial Development Zones)، كما كانت الصين قد بدأت في انشاء 15 منطقة تجارة حرة بحلول 2006 لتعزيز التجارة الدولية وزيادة الصادرات، أيضا كان هناك حوالي 38 منطقة مخصصة لمعالجة الصادرات (EPZs) حيث يتم انتاج سلع موجهة للتصدير بشكل رئيسي، بالإضافة الى انشاء العديد من مناطق الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment Zones)؛
- **التحول الى مراكز تكنولوجية:** كتحول تشنتشن الى مركز عالمي للتكنولوجيا والالكترونيات، مما دعم الابتكار ورفع القيمة الاقتصادية للمنتجات الصينية.

3.VII. تطورتدفق الاستثمارالأجنبي المباشرالو افد الى الصين :

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين تطورًا هائلًا منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في أواخر السبعينيات وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدتها الحكومة، أصبحت الصين واحدة من أكبر الوجهات العالمية للاستثمارات الأجنبية، تركزت الاستثمارات في البداية في الصناعات التحويلية والبنية التحتية، لكن منذ سنة 2020، انتقلت الاستثمارات في الصين إلى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والخدمات. ووفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 2023، استحوذت الصين على 180 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، مما يجعلها ثاني أكبر مستقبِل للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة، كما أكد البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، أن الصين تستمر في جذب الاستثمار بفضل بيئتها الاستثمارية المستقرة وسوقها الضخم وتطورها التكنولوجي السريع. فيما يلي عرض لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مقدرا بصافي التدفقات الوافدة منذ سنة 1994:

الجدول رقم (5): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (صافي التدفقات الوافدة) للسنوات (1990-2023)

تطورتدفق الاستثمارالأجنبي المباشرالو افد	السنوات
3 487	1990
4 366	1991
11 008	1992
27 515	1993
33 767	1994
37 521	1995
41 726	1996
45 257	1997
45 463	1998
40 319	1999
40 715	2000
46 878	2001
52 743	2002
53 505	2003
60 630	2004
72 406	2005
72 715	2006
83 521	2007
108 312	2008
94 061	2009
114 734	2010
123 985	2011
121 073	2012

2013	123 911
2014	128 502
2015	135 577
2016	133 711
2017	136 315
2018	138 306
2019	141 225
2020	149 342
2021	180 957
2022	189 132
2023	163 253

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات اليونكتاد 2024 ، الموقع (https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock)
تاريخ الاطلاع: 2025/06/28

الشكل رقم (3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليون دولار امريكي) للسنوات (1994-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات اليونكتاد (unictad, 2024)، الموقع
(https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock)، تاريخ الاطلاع: 2025/06/28

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين تطورًا ملحوظًا على مدى العقود الماضية، ويرجع ذلك إلى السياسات الاقتصادية المحفزة، خاصة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs). نجد أن الصين قدمت حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية لاستقطاب المستثمرين الأجانب. ووفقًا لتقرير UNIDO ، ساهمت هذه المناطق في تحويل الصين إلى مركز صناعي عالمي، حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية من 57 مليار دولار عام 2000 إلى ما يزيد عن 160 مليار دولار في 2020 (Hongfei Yue, 2019)، وقد ساعد هذا النمو على تحقيق توازن بين العرض والطلب في الأسواق العالمية، مع تعزيز الإنتاجية المحلية وزيادة الصادرات .كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن تحسين بيئة الأعمال عبر هذه المناطق قلل من المخاطر الاستثمارية وزاد من ثقة المستثمرين الأجانب، مما أدى إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال(Yijia Song, 2020) . بالتالي، يعتبر نجاح الصين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ناتجًا عن سياسات المناطق الاقتصادية الخاصة التي عززت النمو الصناعي وساهمت في تكامل الاقتصاد الصيني مع الاقتصاد العالمي.

4.VII. دور المناطق الاقتصادية الخاصة في ترقية الصادرات الصينية :

حسب بيانات مجموعة للبنك الدولي، وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن صادرات السلع والخدمات تمثل "قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى المقدمة إلى بقية بلدان العالم، وهي تشمل قيمة السلع والشحن والتأمين والنقل والسفر، وحقوق الامتياز، ورسوم الرخص، وغيرها من الخدمات مثل الاتصالات، والإنشاءات، والخدمات المالية، والمعلوماتية، والأعمال والخدمات الشخصية والحكومية. وهي لا تتضمن تعويضات الموظفين ودخل الاستثمارات (التي كانت تسمى من قبل خدمات عوامل الإنتاج) والمدفوعات التحويلية". وحسب ذات المصدر فإن صادرات السلع والخدمات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي منذ انشاء أول منطقة اقتصادية خاصة سنة 1980 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (6) صادرات السلع والخدمات (% من اجمالي الناتج المحلي) للفترة (1979-2023)

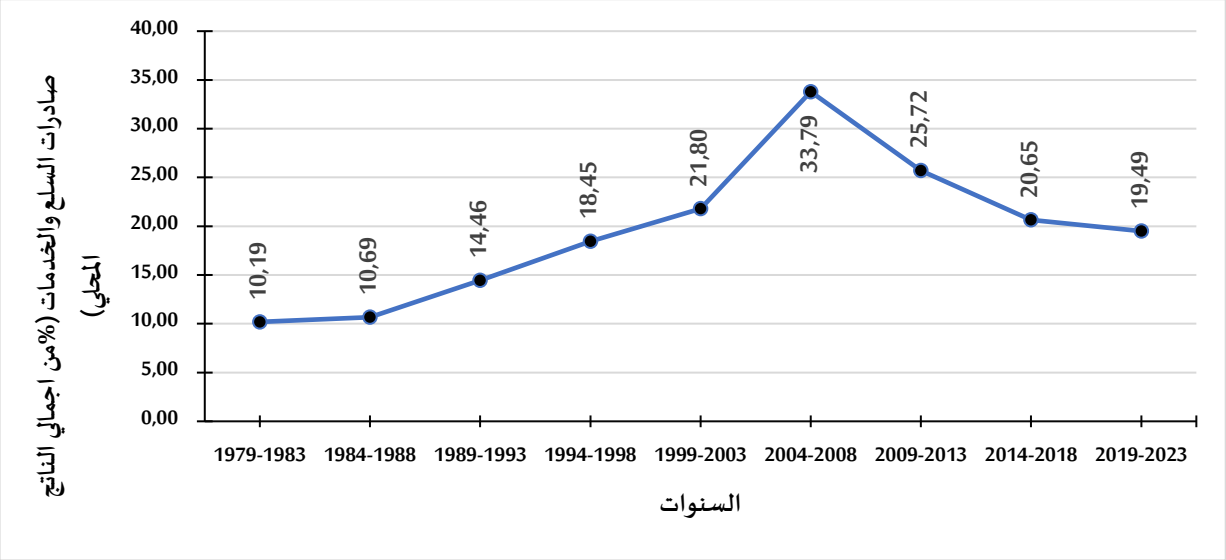
السنة	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
1979-1983	10,19%
1984-1988	10,69%
1989-1993	14,46%
1994-1998	18,45%
1999-2003	21,80%
2004-2008	33,79%
2009-2013	25,72%
2014-2018	20,65%
2019-2023	19,49%

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي(The World Bank, 2024) ، **الموقع:**

https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=CN

تاريخ الاطلاع:2025/06/28

الشكل رقم (4): صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)للفترة (1979-2023)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (The World Bank، 2024)

الرابط: https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=CN

من الجدول والمنحنى البياني يتضح أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (سلع وخدمات) شهدت ارتفاعا غير مسبوق للصين وغير منقطع منذ انشاء المناطق الاقتصادية الأولى سنة 1980ولغاية سنة 2006، حيث بلغت الصادرات ذروتها بـ 36.04 % من إجمالي الناتج المحلي، لكن بعدها شهدت صادرات الصين تراجعا في السنوات الموالية والى غاية 2023، وهذا راجع الى عدة أسباب منها:

- **تغيرات الطلب العالمي:** حيث أن العالم شهد تباطؤ في النمو منذ الأزمة العالمية في 2008، هذا التباطؤ أثر على الطلب على المنتجات الصينية وأصبحت العديد من الدول أكثر حرصا على الإنفاق،
- **السياسات التجارية:** أدت الحرب التجارية بين الصين ودول عظمى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي الى فرض تدابير تجارية تتمثل في قيود جمركية وحواجز على تكنولوجيات وسلع معينة، وقيود على التصدير لبعض المنتجات، مما أثر على الصادرات الصينية نحو العالم، ولم يقابل هذا التراجع عجزا في الميزان التجاري بسبب أن الصين اتخذت سياسة تجارية معاكسة حيث انتقلت من استراتيجية نمو نحو الخارج الى استراتيجية نمو نحو الداخل، وذلك بتوجيه المنتجات من المناطق الاقتصادية الخاصة للسوق الصيني.
- **ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة:** أدى ارتفاع تكاليف العمالة بسبب زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعار المواد الخام في الصين الى تقليل تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية، وهذا ما جعل الشركات الأجنبية تنتقل إلى دول ذات تكاليف أقل، كجنوب شرق آسيا مثل الفيتنام وبنغلاديش والهند، التي بدأت تقدم نفسها كبدائل للصين في انتاج سلع بتكلفة منخفضة.
- **الانتقال إلى نموذج نمو داخلي:** بدأت الصين تتحول تدريجيا بعد حصارها اقتصاديا من اعتمادها على الصادرات كنموذج اقتصادي إلى التركيز على الطلب الداخلي بتوجيه منتجاتها الى سوقها المحلي، وهذا ما أثر على نمو صادراتها سلبا.
- **جائحة كورونا:** أثرت الجائحة على الاقتصاد العالمي عامة الاقتصاد الصيني خاصة، حيث ظهر تأثير الجائحة على الاقتصاد الصيني خاصة عند بداية ظهوره قبل أن يتم التأقلم معه واتخاذ الإجراءات اللازمة.

كل تلك العوامل مجتمعة أسهمت في تراجع نمو الصادرات الصينية من جديد منذ سنة 2006.

VIII. خلاصة الدراسة :

تطورت المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) في الصين إلى حد كبير وبسرعة من حيث الاقتصاد والتجارة، وظهر تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل واضح من خلال النظر في بيانات تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين GDP، وتطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الصيني GDP per capita، تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الصين FDI، وكذلك دراسة وتحليل دور المناطق الاقتصادية الخاصة في ترقية الصادرات الصينية، وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج نذكرها فما يلي:

- أسهمت المناطق الاقتصادية في الصين منذ إنشاءها في تحسين الصادرات بشكل كبير، بحيث وفرت بيئة أعمال جد ملائمة للشركات، كما أن التنويع في الأنشطة داخل هذه المناطق الاقتصادية الخاصة أدى إلى تنويع الصادرات الصينية، هذا الارتفاع في الصادرات استمر إلى غاية 2006، وحتى بعد الانخفاض المستمر الذي شهدته الصادرات الصينية ابتداء سنة 2007 نظرا لتغيرات الطلب العالمي و انخفاض النمو بعد أزمة 2008 العالمية وبعد السياسات التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي، لم يتأثر الاقتصاد الصيني بسب انتقالها إلى نموذج نمو داخلي حيث يوجد لديها سوق واعد كبير ونمو ديموغرافي معتبر ومستوى معيشية مقبول نظرا لما توفره الشركات المستثمرة داخل هذه المناطق الاقتصادية الخاصة من مناصب عمل وأجور؛
- اختيار المواقع القريبة من المدن الكبيرة كان خيارات استراتيجيا جيدا، بحيث انعكس على تطوير البنى التحتية أكثر في هذه المدن؛
- وفرت الشركات المستثمرة داخل هذه المناطق الاقتصادية مناصب شغل معتبرة وأسهمت في ضخ الأجور مما انعكس على المستوى المعيشي للأفراد؛
- كان هناك تأثير لإنشاء المناطق الاقتصادية على إجمالي الناتج المحلي للصين مما شجع الصين على إقامة مناطق اقتصادية أخرى، وكانت هناك علاقة طردية بين التوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للصين كما لوحظ أن هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي رغم النمو الديمغرافي الذي تشهده الصين؛
- التوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة قابله زيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد جاذبية هذه للمناطق للاستثمارات.

رغم النجاح البارز للمناطق الاقتصادية في الصين وتأثيرها المدهش على الاقتصاد الصيني بصفة عامة إلا أنه لا بد من التطرق إلى التحديات التي واجهتها الصين في دراسات لاحقة، مثل الفجوات الإدارية أو المناطق الأقل نجاحًا، كما تم توضيحه في بعض التقارير الاقتصادية، وذلك من أجل وضع أو اقتراح حلول لتحسين الأداء في المستقبل.

- الإحالات والمراجع :

1. .(2017)*Experience Gained in the Development of China's Special Economic Zones, China Development Bank* . World Bank.
2. *FDI China* تم الاسترداد من .(2020 ,10 26) .https://fdichina.com/blog/special-economic-zones-china/
3. Ruichen Deng, Ruoxi Liu and Qian Peng. Yijia Song .(2020 ,10 13) .Effects of Special Economic Zones on FDI in Emerging Economies: Does Institutional Quality Matter . ?*Sustainability*.
4. .(2017)*Special Economic Zones, An operational Review Of Their Impacts* .Washington: CIIP Competitive Industries and Innovation Program and The World Bank Group.
5. *The World Bank* تم الاسترداد من .(2024) .https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=CN
6. unictad .(2024 ,08 16) .*unictadstat* تم الاسترداد من .unictad: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock
7. Weiping Wu .(1996 ,11) . *The creation and evolution of China's special economic zone policy* .Belo Horizonte : Nova Economia.
8. Zeng, D. Z. (2012). China's Special Economic Zones and Industrial Clusters: Success and Challenges. *Lincoln Institute of Land Policy*.
9. Zhen Wang, Yintong Zheng Hongfei Yue .(2019) .*UNIDO's contribution to the development of special economic zones and industrial parks in China* .Vienna: UNIDO.
10. Zhihua Zeng .(2011 ,03 01) .How do special economic zones and industrial clusters drive China's rapid development .*Policy Research Working*.08 صفحة ،
11. زينب عوض الله. (10 10, 2020). دور المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية. *ابحاث المؤتمر السنوي الدولي السابع لكلية القانون الكويتية العالمية: التنظيم القانوني لتطوير الاستثمار، الكويت*.
12. عبد الوهاب جودة الحايس، أسماء محمود عبد الغفار عبد عبدالحليم. (02 08, 2022). المناطق الاقتصادية الخاصة كمدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المحلي: محور قناة السويس بمصر نموذجا. *المجلة العربية للآداب والدواسات الإنسانية*.
13. مجموعة *البنك الدولي*. (2024). تم الاسترداد من most_recent_year_&locations=CN&https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD?end=2023 view=chart&start=1977&desc=false
14. مجموعة *البنك الدولي*. (2024). تم الاسترداد من view=ch&start=1975&locations=CN&https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2023 art